صيغ ونماذج جديدة للتعليم الجامعي والعالي

أ . د . فؤاد عبد اللطيف أبو حطب
كلية التربية – جامعة عين شمس

تقـــديم :

من المسلم به أن التعليم هو محور التنمية ، وأن الهدف الأساسى للتعليم هو تكوين الموارد البشرية تكويناً علمياً وتقنياً وثقافياً متكاملاً ومتوافقاً مع متطلبات العصر ومتغيراته ، ومرتكزاً إلى تقنياته فى تفعيل ثروات المجتمع ، وتحقيق نموه وتطوره ودعم قدراته .

ولا شك أن تحقيق هذا الهدف سيؤدى إلى المساهمة فى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التى تحددت للنهوض بالتعليم الجامعى والعالى فى مصر، سواء فى تنمية الرصيد المعرفى للمجتمع وتطويره ، وحل مشكلاته ، والمساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وزيادة قدرة المجتمع التنافسية .

ويكاد يكون هناك اتفاق عام على أن ملامح العصر الجديد ، بالتحول من الألفية الثانية إلى الألفية الثالثة ، ستقوم بقيادته العقول النابهة المفكرة القادرة على مواجهة تحديات العصر والتغيرات المتسارعة فيه ، ولذلك أصبح إصلاح التعليم أولوية قومية حتى يمكن مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع ، ولعل من أهم احتياجات التعليم ضرورة النظر إلى تقويم الوضع الراهن وتشخيص مشكلاته ، ووضع تصور للتغيير الواجب إحداثه تجاه الإصلاح ليصبح ناتجه مؤثراً فى التنمية المستقبلية للمجتمع .

وقد وضع تقرير الندوة القومية لتطوير التعليم الجامعى والعالى – يونيو ١٩٩٩ – ملامح التوجهات الاستراتيجية لإصلاح التعليم الجامعى والعالى فى مصر، وقد يكون أهم التوجهات وأبرزها « وضع المعايير العالمية كهدف لإصلاح التعليم » ، «والتحسين المستمر كآلية أساسية لتحسين الجودة » ، كذلك تحددت بعض الأهداف الاستراتيجية لإصلاح التعليم لعل أهمها « تنمية أسلوب للتعلم مدى الحياة والأشكال

كان من المفترض تقديم هذه الورقة يوم السبت الموافق ٢٠٠٠/٤/٢٩ في شعبة التعليم العالى والجامعى بالمجالس القومية المتخصصة ولكن كان قضاء الله . وقد ألقيت هذه الورقة فيما بعد فى المجلس القومى للتعليم في ٢٠٠٠/١٠/٣.

والأساليب الجديدة له » . إن هذه التوجهات الاستراتيجية تؤكد ضرورة تطوير المؤسسة التى تقدم التعليم ، ومن ثم حصر الصيغ الملائمة لتطوير التعليم لمواكبة التغير اللازم لرفع المستوى العلمى والثقافى بصفة عامة وما يترتب عليه من رفع لقيمة الحياة .

صيغ التعليم الجامعي في مصر

نموذج الجامعة التقليدية :

يمكن القول بأن نموذج الجامعة التقليدية هو نتاج العصر الصناعى أو ما يطلق عليه الموجة الثانية أو عصر الحداثة ، وهوالعصر الذى صنع لنفسه وبنفسه مجموعة القواعد والمبادىء التى حددت خصائصه التى امتدت الى مختلف جوانب الحياة الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والمعرفية ، وقد امتدت هذه الخصائص بدورها إلى التعليم بمختلف مستوياته ومراحله ، ومنها التعليم الجامعى والعالى والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ - **التقنين** : فتكاد الجامعة فى النموذج التقليدى تتفق مع طبيعة المصنع، من حيث القواعد والإجراءات والتنظيم والبنية الوظيفية ، وهو ما يعنى أن كل شىء مقنن وتحكمه قواعد للقبول والتقويم والتخرج ... إلخ .

٢ - **التخصص** : مع تعظيم دور تقسيم العمل فى العصر الصناعى ونشأة التمهين الدقيق ، اتسمت الجامعة أيضا بالتخصصات الدقيقة .

٣ - **التزامن** : مع الصناعة انتقل الانسان من الإنتاج العضوى الطبيعى لعصر ما قبل الصناعة إلى إيقاع الآلة فى العصر الصناعى ، وبذلك أصبح الزمن والتوقيت الدقيق حاكما لكل نشاط تقوم به الجامعة ، فهناك جدول للدراسة وجدول للإمتحان وموعد لبدء الدراسة وموعد للأجازة وموعد للتقدم للالتحاق بالجامعة .

٤ - **الاحتشاد** : يرتبط الاحتشاد فى جوهره بنشوء السوق بمعناه التجارى الحديث ، وتطوره الذى يتطلب : تركيز وحشد الأموال (الأرصدة) والطاقة ، وحشد السكان فى المدن ، والعمال فى المصانع ، والمرضى فى المستشفيات ، والمجرمين فى السجون ، وقد انعكس ذلك على الجامعة فظهرت جامعة الحشود الكبيرة .

٥ - **التعظيم** : حيث ارتبطت الكفاءة بالضخامة ، وساد فى المقارنات استخدام «

أفعل التفضيل ، مع سعى مستمر للنمو ، حتى لو كان ذلك على حساب الأخطار البيئية والإجتماعية ، وسيطر على العصر ما يمكن أن يسمى « إدمان الضخامة » وشاعت المقاييس الكلية أو الكتلية ، وقد أنعكس ذلك كله فى الجامعة عند إنشاء (المبانى والمعامل والمدرجات وقاعات الامتحان ... إلخ) .

٦ - **المركزية** : لعبت مركزية السلطة دورها على جميع المستويات وفى جميع الأنشطة ، وتأثر بذلك التعليم الجامعى والعالى ، فاللوائح موحدة ، والامتحانات عامة ، والمنهج موحد ، والتدريس مقنن ، والإدارة مركزية (ومن أمثلة ذلك : أن المعتاد أن تبدأ أى جامعة جديدة كفرع مماثل لجامعة أصلية ثم تناضل بعد ذلك حتى تحصل على استقلاليتها) ، وقد ترتب على ذلك صيغة للجامعة ونموذج لها فى إطار الثقافة الصناعية الغربية انتقلا إلى الدول النامية حينما فكرت فى إنشاء «جامعات حديثة » ، وظل لهذه الصيغة وذلك النموذج الهيمنة طوال القرون الثلاثة الماضية –هى فترة نشأة الحضارة الصناعية وتطورها وصعودها .

ولعل أهم مكونات النموذج التقليدى للتعليم الجامعى والعالى ما يلى :

أ - **من حيث الإتاحة** Access : حددت الجامعة قواعد صارمة للالتحاق والقبول فيها ، بحيث اقتصر ذلك على نخبة أو صفوة من الطلاب بمعايير نظام القبول ، سواء اعتمدت هذه المعايير على التحصيل السابق فى مرحلة التعليم قبل الجامعى أو باستخدام اختبارات للقبول تعتمد على افتراض ثبات الخصائص بالنسبة للطلاب واستقرارها (وخاصة الاستعدادات العقلية) وعدم تعرضها للتغير أو التنمية .

ب - **من حيث البرامج** : أقيم التعليم الجامعى والعالى على أساس التخصص الدقيق الذى يزداد تخصيصا وتفصيلا فى صورة أقسام ووحدات ومقررات يتزايد عددها يوما بعد يوم ، وذلك مع عدم الاهتمام بمدى التداخل بينها أو مطابقة ذلك لعالم الواقع والحقيقة القائمة ، وسواء أقيمت الجامعة على نظام الكليات أو على نظام الأقسام فقد ظل الإنقسام بين التخصصات هو السمة الغالبة على منظومة التعليم الجامعى والعالى.

جـ - **من حيث القابلية للتغير** : فقد استقر نموذج التعليم الجامعى والعالى على صورة أو بضع صور جامدة من حيث الأهداف والبنية والوظائف والعمليات ، ويتطلب تغيير أى منها الدخول فى مسار طويل

من حيث الإجراءات يؤدى إلى حدوث التغيير فى غير أوانه ، بل وفى غير سياقه .

د - **من حيث القابلية للتنوع** : من السمات التى غلبت على منظومة التعليم الجامعى والعالى التقليدية سمة التجانس ، مع استجابة محدودة للتنوع فى تنميه القدرات والاستعدادات الفردية (فكرة الذكاءات المتعددة) واستجابة للحاجات المتنوعة للبيئات ، ومواجهة الظروف والمواقف الجديدة ، ولذلك لم تلغ بعض المؤسسات التى فقدت وظيفتها ، كما لم يتم دمج البعض الآخر بعضه فى بعض على الرغم من تطابق الوظائف ، وكذلك لم يتم احداث التكامل والتناوب فيما بينها ، كما أن إنشاء مؤسسات جديدة تفرض الظروف إنشاءها ، دونه خرط القتاد.

أما الصيغة التقليدية للتعليم الجامعى والعالى فاتخذت شكلا صارما يتسم بما يلى :

١ - نظام لتوزيع الخدمة التعليمية يقوم على أساس : أن يأتى الطلاب إلى التعليم لا أن يذهب التعليم اليهم ، فأقيمت الجامعات فى المدن الكبرى وفى المناطق المأهولة بالسكان .

٢ - يقدم التعليم الجامعى والعالى لشريحة عمرية معينة (١٨ - ٢٤ سنة) وهى التى يتم تركيز تقديم الخدمة التعليمية اليها ، أما الشرائح العمرية الأكبر سنا من ذلك فلا تحظى باهتمام يذكر فى هذه المنظومة التقليدية .

٣ - الاعتماد على نظام تراتبى فى مكونات التعليم الجامعى والعالى ، فهناك جامعة هى أرقى مكونات هذه المنظومة ، كما توجد معاهد بدرجات متفاوته من المكانة ، كذلك فإن هناك تعليما أكاديمياً ينظر إليه على أنه أرقى من غيره ، وتعليماً تطبيقياً أقل شأنا (ناهيك عما ظهر فى مجتمعنا فى السنوات الأخيرة مما يسمى كليات القمة وكليات القاع) .

٤ - الاعتماد على شكل ثابت من أشكال التنظيم ، فسواء أكانت الجامعة مؤسسة على نظام كليات أم على نظام أقسام فهناك فواصل وحواجز بينها ، مما أدى إلى عدم التنبه - فى كثير من الأحيان - إلى الحاجة إلى دخول النظم البينية المتداخلة التخصصات interdisciplinary أو المتجاوزة للتخصصات - transdisciplinary - فى هذه المنظومة التقليدية .

وعلى الرغم من أن المكونات السابقة ، سواء فى النموذج التقليدى أو الصيغة

التقليدية للتعليم الجامعى والعالى ، قد تعرضت لبعض التغيرات خلال النصف الثانى من القرن العشرين ، إلا أن معظمها لم يصبح بعد مكونا رئيسيا من مكونات هذا النموذج أو هذه الصيغة ، كما أن بعضها لا يزال يعامل معاملة ثانوية (كالتعليم المفتوح مثلا) .

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى البحث عن نماذج وصيغ جديدة تستجيب للتغيرات التى يشهدها العصر الجديد (عصر ما بعد الصناعة ، عصر المعلومات ، عصر ما بعد الحداثة ... إلخ) والتى تناولت جميع الخصائص السابقة وأدت إلى تغير فى طبيعة المعرفة ، وفى نمط الإنتاج والإستهلاك ، وفى أدوار الأفراد والمؤسسات ، وأساليب الحياة اليومية .

ويتناول الجزء المتبقى من هذا التقرير انعكاسات ذلك على التعليم الجامعى والعالى من خلال ما يلى :

أ – عرض المبادىء العامة لتوجهات المستقبل للتعليم الجامعى والعالى .

ب – عرض بعض النماذج الجديدة للتعليم الجامعى والعالى .

جـ – عرض بعض الصيغ للتعليم الجامعى والعالى .

أ – المبادىء العامة لتوجهات المستقبل للتعليم الجامعى والعالى

تتلخص المبادىء العامة لتوجهات المستقبل للتعليم الجامعى والعالى فيما يلى :

١ – أن يكون التعليم الجامعى والعالى متاحا للجميع ، وأن يفتح أبوابه لكل قادر عليه راغب فيه ، تبعا لكفاءاتهم ، والتخلى عن كل صور التمييز أو التحيز بسبب أى عامل من عوامل الإعاقة أو التعويق البدنى ، أو الثقافى أو الاجتماعى أو الاقتصادى ، فكل من تتوافر لديه القدرة المعرفية والرغبة له الحق فى هذا التعليم.

٢ – المحافظة على المهام الأساسية للتعليم الجامعى والعالى ، وهى التعليم والتدريب والبحث العلمى ،والمساهمة فى التنمية وخدمة المجتمع ، ويضاف إلى ذلك مهمة جديدة وضرورية يجب أن تضطلع بها مؤسسات هذا التعليم وهى استشراف المستقبل .

٣ – الارتقاء بمستوى خريجى التعليم الجامعى والعالى من خلال برامج تعدهم كمواطنين مسئولين منتجين ، وتوفر لهم مجالات للتعليم على مستوى عال .

٤ – تحول التعليم الجامعى والعالى إلى منظومة للتعليم طول الحياة ، وذلك بأن يستجيب بسرعة للمطالب المتغيرة للمجتمع ، والاحتياجات المتجددة للمتعلمين، والتطورات المتسارعة فى المعرفة والثقافة والتكنولوجيا على أن يستثمر فى ذلك مؤسسات المجتمع المدنى (الجمعيات العلمية – النقابات المهنية ... إلخ) .

٥ – التعليم الجامعى والعالى يجب أن يتسم بالمرونة بحيث يهيىء لطلابه فرصا جديدة لتغيير المسار ، ويفتح أبوابه لمتعلمين جدد من مختلف الأعمار والفئات الأجتماعية .

٦ – تعزيز دور التعليم الجامعى والعالى فى الارتقاء بمستوى جودة الحياة quality of life وذلك من خلال تحقيق التوازنات الواجبه بين الوطنى والإقليمى والعالمى ، وبين الماضى والحاضر والمستقبل ، وبين العام والأهلى والخاص ، وبين الشخصى والاجتماعى والمادى ، وبين المعرفى والوجدانى والعملى ، وذلك تحقيقا للتنمية الشخصية للفرد ، والتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع .

٧ – تطوير وتنمية المهام الأساسية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإدارة، مع الإلتزام الكامل بالمبادىء الأخلاقية والدقة العلمية – فى مختلف الأنشطة التى يقومون بها ، والتركيز على النشاط الناقد والإبداعى والاستشرافى ، وتوفير منظومات للتهيؤ والإنذار والوقاية . مع حتمية تمتعهم بالاستقلال الأكاديمى ، والحرية الأكاديمية من جانب ، ومسئولية كاملة أمام المجتمع وخضوع لمساءلته وتقويمه من جانب آخر .

٨ – توافر آلية فعالة لتقويم الأداء فى التعليم الجامعى والعالى من منظور الجودة الشاملة فى إطار المرجعيات التى تستند إلى المعايير العالمية ، مع تقدير مدى ملاءمة التعليم الجامعى والعالى من خلال مدى التطابق بين ما ينتظره المجتمع منه ، وما تقوم به مؤسساته بالفعل ، استنادا إلى علاقة وثيقة بين هذه المؤسسات وعالم العمل .

٩ – تطوير برامج التعليم الجامعى والعالى ، بحيث تصبح تنمية قدرات استحداث المشروعات وتطوير روح المبادرة والإبداع والتركيز على إنتاج المعرفة ومكابدة العمليات دون الاقتصار على القفز على النواتج ، وتحقيق مبدأ الاتقان والجودة ، وتنمية ثقافة التقويم ، والتحول إلى الاعتماد على الذات فى التعلم (التعلم الذاتى) ، والتحرر من ثقافة القهر والإجبار والإنتقال إلى ثقافة المشاركة والاختيار ، وذلك من خلال بيئة تسودها العدالة .

١٠ – الاهتمام بدور مؤسسات التعليم الجامعى والعالى فى خدمة المجتمع لبناء القدرات الذاتية وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستديمة والديموقراطية ، مع الاهتمام بالأنشطة التى تهدف إلى القضاء على الفقر والتعصب والعنف والأمية وتدهور البيئة والمرض ، وذلك من خلال التداخل بين التخصصات أو تجاوزها الذى يؤدى إلى منهج جامع لفروع المعرفة .

١١ – إسهام التعليم الجامعى والعالى فى تنمية النظام التعليمى كله، ويتطلب ذلك إعادة تنظيم علاقاته بجميع مستويات التعليم السابقة عليه ، فهو جزء من نظام متصل الحلقات ، يبدأ بالتعليم من مرحلة الطفولة ، ثم التعليم الأساسى والتعليم الثانوى ، ويستمر مدى الحياة . وقد يكون دور التعليم الجامعى والعالى فى تطوير التعليم الثانوى أكثر إلحاحا ، حيث إن مخرجات التعليم الثانوى هى عادة مدخلات التعليم الجامعى والعالى .

ومن هنا يجب إعادة النظر فى أهداف التعليم الثانوى ووظائفه ، بحيث نسعى فى وقت واحد للإعداد للتعليم الجامعى والعالى ، وتيسير الالتحاق به من ناحية ، وتوفير تدريب كاف وفعال يعد الطلاب للحياة العملية بعد التعليم الثانوى من ناحية أخرى .

ب – بعض النماذج الجديدة للتعليم الجامعى والعالى

ولعل أهم المرتكزات التى تقوم عليها النماذج الجديدة للتعليم الجامعى والعالى هو ما يرتبط بالإتاحة Access . فمع سقوط حواجز الطبقة الاجتماعية والثروة المادية تم التوسع فى القبول فى التعليم الجامعى والعالى ، بحيث انتقل خلال العصر الصناعى من أن يكون متاحاً للصفوة أو النخبة (وهى السمة التى سادت عصر ما قبل الصناعة) إلى أن يصبح متاحاً للأعداد الكبيرة من الطلاب (وهى السمة التى سادت العصر الصناعى) . ولعل هذا التحول يمكن إدراكه من خلال معرفة طبيعة كل من هذين العصرين واحتياجاته من التعليم ، فلقد كان الحد الأدنى المطلوب للكفاءة المهنية فى العصر الزراعى هو مستوى التعليم الابتدائى (الذى امتد بعد ذلك إلى التعليم الأساسى) ، أما فى العصر الصناعى فكان الحد الأدنى هو التعليم الثانوى، ثم أصبح التعليم الجامعى والعالى هو الحد الأدنى فى عصر المعلومات .

فإذا كان الطلب على التعليم الجامعى والعالى فى العصر الصناعى – خاصة – قد ارتبط بالحراك الإجتماعى وتحقيق مكانة اجتماعية واقتصادية أعلى ، فإن الطلب عليه فى العصر الجديد وعصر المعلومات سوف يصبح وسيلة للبقاء مع وجود التنافس الشرس فى مجتمع هذا العصر ، والذى سوف يتجاوز فى احتياجاته من التعليم

مستوى التعليم الجامعى والعالى فى حده الأدنى (الدرجة الجامعية الأولى) إلى مستوى الدراسات العليا .

ومن هنا تتضح مقولة أن عصر المعلومات سوف يتطلب (٢٢)عامًا من التعليم (فى مقابل ٤ – ٩ سنوات فى عصر ما قبل الصناعة أو ١٢ عامًا فى العصر الصناعى) .

والملاحظ أنه فى جميع أقطار العالم – سواء كانت نامية أم متقدمة – يتزايد التوسع فى القبول فى التعليم الجامعى والعالى . وهذا التزايد يفرض بالطبع ضغوطاً على الحكومات وكذلك على مؤسسات التعليم لتحقيق فرص للقبول أوسع وأكثر عدالة، وهذا ليس بهدف إنتاج بشر قادرين على استخدام الأدوات الجديدة، أو اكتساب المعارف المختزنة ، ولكن بهدف المساهمة الحقة فى إنتاج المعرفة والتكنولوجيا ، حتى يصبح للتعليم الجامعى والعالى دور فعال فى التنمية بمعناها الجديد ، أى تحويل المجتمع إلى صورة تتوافق مع طبيعة العصر الجديد .

وإذا كان على التعليم الجامعى والعالى أن يحقق أهدافه التقليدية ، فإن عليه فى نفس الوقت أن يقابل مدى واسعًا من الاحتياجات المجتمعية ، ويحقق مدى أكثر اتساعاً من الأهداف الشخصية للأفراد .

وبهذا يتحول النموذج الجديد من مرحلة التعليم الجامعى والعالى للحشود (للأعداد) الكبيرة إلى أن يصبح تعليماً للجميع .

ويطرح ذلك مجموعة من التساؤلات التى يجب أن تقام على الإجابة عليها النماذج الجديدة للتعليم الجامعى والعالى ، وهى .

١ – كيف يتاح التعليم الجامعى والعالى للجميع ؟

٢ – ما هى نوعية المقبولين من الطلاب والدارسين فى مؤسسات التعليم الجامعى والعالى ؟

٣ – ما مدى تأثير زيادة أعداد الطلاب فى كفاءة أداء هذه المؤسسات ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نطرح مايلى :

أولاً : نماذج جديدة للإتاحة :

ويمثل هذا السؤال تحدياً حقيقياً لعدد كبير من المجتمعات المعاصرة ، وخاصة فى الدول النامية – حيث لا تزال هذه المجتمعات عاجزة عن تهيئة الفرص لهذا الغرض بسبب نقص الموارد وطبيعة أساليب انتقاء الطلاب والدارسين للقبول فى

مؤسسات التعليم الجامعى والعالى .

وبالطبع فإنه يجب فى جميع الأحوال البحث عن الطلاب الذين تتوافر فيهم الجدارة المعرفية للالتحاق بالجامعة ، دون تجاهل لمطالب العدالة والحاجة إل تنمية القدرات العقلية والعلمية والعملية لدى عدد أكبر من الناس .

وقد هيأت بعض المجتمعات نظمًا لإتاحة القروض والمنح للطالب لمقابلة تكاليف الدراسة فى التعليم الجامعى والعالى ، حتى لا تكون العوائق المادية حائلاً دون قبول القادرين معرفياً ، ومعبراً لقبول القادرين اقتصادياً واجتماعيًا وحدهم. إلا أن تكافؤ الفرص فى التعليم الجامعى والعالى لم يعد مقتصراً على مجرد دعم رسوم ومصاريف الدراسة أو حتى استخدام الاختبارات التى تقيس القدرات العقلية. ولكن تطلب الأمر النظر إلى الموضوع من منظور يتجاوز مجرد تكلفة التعليم أو نظم الالتحاق ، فقد تأكد أن قدرة الإنسان قد تعوقها عوامل التخلف الثقافى والإجتماعى والاقتصادى ، وظروف الحياة ، والتعليم فى مراحل ما قبل التعليم الجامعى والعالى. ومن ذلك سوء التغذية ، وتدنى التدريس ، وتكدس الفصول ، ونقص دوافع الأسرة أو المحيط للتعليم . وبالطبع فإن الأطفال والشباب الذين ينشأون فى مثل هذه الظروف لا يمكنهم ببساطة التنافس للحصول على أماكن يصعب الوصول إليها فى سلم التعليم الجامعى والعالى .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن حوالى ٧٥٪ من السكان فى الدول النامية يعيشون فى مناطق ريفية . محرومة ثقافيًا واجتماعيًا واقتصادياً ، فإن تكافؤ الفرص لا يمكن إحرازه إلا إذا حصل التعليم قبل الجامعى والعالى على دعم أكبر للإرتقاء به، مع ضرورة الاهتمام بمنظومة (التعليم التعويضى) لأولئك الذين حالت ظروفهم دون تحقيق المتطلبات الأساسية للتعليم الجامعى والعالى .

وهكذا يصبح من النماذج الجديدة للتعليم الجامعى والعالى فى عصر المعلومات نموذج التدخل فى التعليم قبل الجامعى والعالى . فلم تعد قدرات الإنسان صفات وراثية ثابتة ساكنة ، تقاس بالاختبارات أو الأداء المدرسى بمعناهما التقليدى ، وإنما أصبحت هناك خصائص دينامية تقبل التنمية ، ومعنى ذلك أن لكل إنسان – إبتداء من الطفولة المبكرة – الحق فى « تعويض » نقائص البيئة التى نجمت عن ظروف البيئة التى عاش فيها ، وبهذا تحول مفهوم تكافؤ الفرص لينتقل إلى المجتمع مسئولية إزالة العوائق البيئية التى لا دخل للأطفال أو الشباب فيها، وتؤدى إلى تعويق أو إخفاء قدراتهم العقلية .

وهناك نموذج أخر صاحب هذا التحول من إتاحة التعليم الجامعى والعالى

للنخبة أو الصفوة إلى إتاحته للجميع ، فمع استمرار زيادة أعداد الطلاب الذين يواصلون تعليمهم بعد التعليم الثانوى اتجهت برامج التعليم الجامعى والعالى إلى التنوع ، فالصورة التقليدية للجامعة أو المعهد تغيرت وظهرت برامج جديدة ونظم جديدة للقبول .

ثانياً : نماذج جديدة للمقبولين من الطلاب والدارسين :

من المتناقضات التى أفرزها النموذج التقليدى للتعليم الجامعى والعالى ، أن إجراءات القبول فيه صممت واستخدمت ليس لتيسير إتاحته لأكبر عدد من القادرين معرفياً ، وإنما لإعاقة ذلك . وإذا كان « للمستشفى » أن تعمل بالطريقة التى عملت – وتعمل – بها الجامعات والمعاهد العليا فإنها سوف تعلن سياسة لدخول المرضى فيها، تتلخص فى عدم قبول أولئك الذين لن تتحسن صحتهم من خلال برامج التدخل العلاجى . إلا أن ذلك لم يحدث فى نموذج الصحة لدى العملاء الذين ينهون علاجهم فيها .

ومعنى ذلك أن النموذج الجديد للتعليم الجامعى والعالى يجب أن يركز على نوعية ما يقدمه من تعليم ، والتحكم فى جودة النتاج النهائى ، وليس مجرد انتقاء أولئك الذين لا يمكن أن يفشلوا ، بصرف النظر عما يمكن للمؤسسة التعليمية أن تسهم به أولا تسهم به فى تحقيق أهداف التعليم .

وقد ترتب على ذلك أن بعض المجتمعات – وخاصة فى الأقطار المتقدمة – استحدثت طرقاً جديدة لإدخال عدد أكبر من الشباب ، بل والراشدين أيضاً ، فى التعليم الجامعى والعالى ، ووضعت بدائل لتحسين الفرص التى تؤدى إلى التكافؤ فى التمدرس ، وتعويض النقائص الاجتماعية والاقتصادية ، وهناك أسباب عديدة لذلك منها :

١ – زيادة عدد المهن التى تتطلب تعليماً عالياً ، وزيادة الحاجة إلى قوى بشرية مدربة تدريباً عالياً .

٢ – امتداد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية ليعنى الحق فى التعليم العالى .

٣ – بعض مؤسسات التعليم العالى فى بعض الدول المتقدمة أصبحت تعانى من ظاهرة الفصول الخاوية والمدارس متخلخلة الكثافة (بسبب نقص معدلات النمو السكانى) وظهور بدائل للجامعات خاصة – فى هذه الدول .

وهكذا توجه الاهتمام إلى البحث عن نماذج جديدة للقبول بالتعليم الجامعى والعالى ، تتآزر مع توسيع مسارات الدخول فى هذا التعليم ، ،وذلك من خلال إتاحة

التعليم الجامعى والعالى لفئات جديدة ليست هى مجتمع طلاب الجامعة أو المعهد بمعناهما التقليدى ، وهذه الفئات هى :

١ – أشخاص يبحثون عن فرص جديدة للعمل ويحتاجون إلى إعادة تعليم أو تأهيل .

٢ – أشخاص افتقدوا الفرصة الأولى (والأخيرة فى النظام التقليدى)للالتحاق بالتعليم الجامعى والعالى بعد إنهائهم للتعليم الثانوى .

٣ – أشخاص لم ينهوا تعليمهم قبل الجامعى ولا تتوافر فيهم شروط القبول التقليدية للالتحاق بالجامعة ومع ذلك لديهم الجدارة العقلية والمعرفية .

وتطلب ذلك التغلب على الحواجز التقليدية التى تعوق القبول بالتعليم الجامعى والعالى وهى :

أ – **الحواجز الجغرافية** : والتى كانت ولا تزال وستبقى أهم العوائق المهددة لتكافؤ الفرص التعليمية ، فمعظم الناس لا يمكنهم الانتقال لمسافات بعيدة للوصول إلى التعليم الجامعى والعالى فى مراكزه التقليدية ، ومن هنا ظهر النموذج الجديد وخلاصته : أن ينتقل التعليم إلى أولئك الذين لا يستطيعون أن يذهبوا إليه . ويترتب على هذا النموذج أثر لا يقل خطراً وهو التغلب على مشكلة تعانى منها الدول النامية خاصة ، وهى أنه طالما يلتحق الطالب الريفى بالجامعة أو المعهد فإنه عادة ما يفقد صلته بموطنه الأصلى . ومعنى ذلك أن التوزيع العادل للخدمات التعليمية الذى يتعدى الحدود الجغرافية يتجاوز مجرد التيسير على الطلاب ، فوصول التعليم إلى الناس بدلاً من أن يذهبوا هم إليه يساعد على توزيع الخبرة الوطنية على مختلف المناطق ، وخاصة تلك التى تكون عادة أكثر احتياجاً إليها .

ب – **حواجز العمر** : يتوجه النموذج الجديد للتعليم الجامعى والعالى إلى أشخاص من مختلف الأعمار تحقيقًا لمبدأ التعليم المستمر والتعلم مدى الحياة لجميع من يرغبون فيه ولديهم القدرات المعرفية اللازمة له ، أو تتطلب ظروفهم المهنية ذلك أثناء العمل (التعليم التحويلى ، التعليم للتنمية المهنية المتجددة ، إلخ) .

ثالثاً : نماذج المواءمة بين الكم والكيف :

مع زيادة أعداد الطلاب والدارسين فى التعليم بعد الثانوى يزداد الاهتمام بمسألة أثر ذلك على إحراز المستويات العالية من المخرجات والحفاظ عليها . فمن

البديهيات أن التعليم الجامعى والعالى يجب أن يظل دائماً متسماً بخاصية التميز Ex-cellence ، ويتطلب ذلك التصالح بين تكافؤ الحق فى التعليم والكفاءات المعرفية الفردية للشخص واحتفاظ التعليم بنوعية عالية وكيف جيد .

وتتطلب نماذج المصالحة بين هذه المكونات ، أن يتخلى التعليم الجامعى والعالى عن خاصية التجانس التى غلبت عليه فى النموذج التقليدى ويوجه إلى التنوع . فالتنوع والاختلاف يحقق تكافؤ أكبر للفرص ، فمن خلاله يمكن « للنهر الواسع والخصيب من القدرة » أن يتدفق ، بدلاً من الاقتصار على « مجرى صغير للنهر » فى ظل نظام انتقائى جامد .

ومن خلال التنوع يمكن لمنظومة التعليم الجامعى والعالى ، أن تقدم لكل شخص قادر معرفياً عليه فرصة متكافئة ، وذلك من خلال مقابلة الاحتياجات المختلفة للمجتمع والذكاءات المتعددة للفرد . ولتحقيق ذلك لابد أن يقدم التعليم الجامعى تنوعاً فى المجالات المهنية (العلوم – الآداب – الفنون – القيادة الإجتماعية – الاستبصار الشخصى والذاتى ... إلخ) ، وفى المواقع الجغرافية ، وفى المستوى التعليمى . مع تهيئة الفرص للتخرج المبكر (الحصول على الدرجة الجامعية الأولى) أو استكمال الدراسات العليا .

وبالطبع فإن فكرة تكافؤ الفرص التعليمية (اجتماعياً) لا تتصادم مع فكرة عدم التكافؤ فى القدرات العقلية (فردياً) . والمؤاءمة بينهما تتطلب تصميم برامج مختلفة واستخدام طرق تعلم جديدة ، وأن يمتد ذلك إلى جميع البرامج : الدراسات العليا– الدرجة الجامعية الأولى – البرامج قصيرة الأمد ، مع ضرورة بناء منظومة لتقويم أداء التعليم الجامعى والعالى من خلال منظور الجودة الكلية .

جـ – بعض الصيغ الجديدة للتعليم الجامعى والعالى

فى ضوء المبادىء العامة لتوجهات المستقبل للتعليم الجامعى والعالى . وفى إطار النماذج الجديدة لهذا التعليم والتى بدأت فى الظهور مع نهايات القرن العشرين، يمكن أن ترصد بعض الصيغ الجديدة التى بدأت فى الظهور أيضاً خلال نفس الفترة. والتى يتوقع لها الشيوع والانتشار فى القرن الجديد ، وهذه الصيغ نعرضها فيما يلى :

أولاً : صيغة تحرير النموذج التقليدى للجامعة :

صيغة نموذج الجامعة التى صبت فى إطار النموذج التقليدى التى تم عرضها فيما سبق وقد تعرضت لأشكال من التغير – وخاصة فى النصف الثانى من القرن

العشرين – يمكن أن نطلق عليها اسم ، صيغة التحرير لهذا النموذج والتطوير له دون الخروج عليه . وقد أوجدت هذه الصيغة فى مصر وعدد من الأقطار الأخرى صوراً عديدة ، منها ما يلى :

١ – الانتساب بصورتيه : الانتساب التقليدى والانتساب الموجه ، حيث لا تتطلب هذه الصيغة من الطلاب الانتظام فى الحضور واعتبار الغياب (عقاباً) للطالب ، كما هو الحال فى النموذج التقليدى .

٢ – عدم التفرغ للدراسة والتى تسمح للطالب بتوزيع جهده الأكاديمى على فترة زمنية أطول من تلك التى يتطلبها النموذج التقليدى.

٣ – الدراسة من الخارج external باستخدام طرق التعليم بالمراسلة ، ومراكز التعلم خارج الحرم الجامعى الأساسى .

٤ – الدراسة من خلال برامج خدمة المجتمع Extension service .

وعلى الرغم من اختلاف هذه الصيغ ، إلا أنها تحكمها جميعا خصائص النموذج التقليدى ، فقواعد القبول والتدريس والامتحان والتخرج وغيرها لا تخرج مطلقا عن قواعد ومبادىء هذا النموذج ، بل إن بعض هذه الصيغ يتطلب من الطالب قضاء فترة من مدة الدراسة فى تفرغ كامل لها .

ثانياً : صيغة انفتاح النموذج التقليدى على شرائح جديدة من الدارسين :

وهى صيغة لها طابع ثقافى واجتماعى وتربوى، تمتد بخدماتها إلى شرائح جديدة من الدراسين كالعمال وربات البيوت وغيرهم من الذين يرغبون فى توسيع آفاق معرفتهم وثقافتهم وتطوير مهاراتهم المهنية ، والحصول على درجة جامعية ملائمة فى نفس الوقت ، وهى صيغة أقرب إلى صيغة (الجامعة العمالية) فى مصر . إلا أنها تقتصر على شريحة معينة وهى العمال . وأشهر هذه الصيغ جامعة L'université Ouverte Vincennes بفرنسا والتى ظهرت بعد ثورة الطلاب عام ١٩٦٨ . وعلى الرغم من أن اسم هذه الجامعة يوحى بأنها « جامعة مفتوحة» إلا أنها ليست كذلك بالمعنى الذى سوف نشير إليه فيما بعد ، فهى لا تسعى لتقديم فرصة أخرى للذين فاتهم قطار التعليم الجامعى والعالى للحصول على شهادة أكاديمية دون أهتمام برصيدهم الخبرى ، وإنما هى مؤسسة ذات طابع ثقافى اجتماعى فى أساسه – كما سبق ذكره – وبالتالى فهى تسمح بعدم التجانس بين طلابها من حيث المستوى الثقافى والعمر والمستوى التعليمى ، ليس باعتباره عائقا فى سبيل التعلم وإنما كوسيله

لتحقيق النمو التعليمى ، وذلك من خلال تشجيع الطلاب على تناول المشكلات التى تهمهم فى إطار مجتمعى عام يستوعب الاختلاف فى المدى العمرى (من ١٨ – ٦٠ سنة)وتنوع الجنسيات ، وتباين المدى الخبرى مهنيا وشخصيا . ومن هنا لا يعد الحصول على الشهادة الأكاديمية هدفا فى ذاته ، وإنما الهدف الأساسى هو التنمية المهنية والانفتاح الثقافى بل أن بعض الطلاب قد لا يحصلون على الدرجة الجامعية بسبب عدم توافر الشروط التقليدية للالتحاق بالجامعات الفرنسية .

ثالثاً : صيغة جامعة التخصصات المتداخلة :

من الصيغ البازغة فى التعليم الجامعى والعالى – وخاصة فى مرحلة الليسانس والبكالوريوس – التحرر من صيغة التخصص الدقيق إلى صيغة الترابط بين عدة تخصصات ، استجابة للتطورات فى المعرفة وفى طبيعة العمل من ناحية، وتحقيقا لمبدأ المطابقة لمقتضى الحال Relevance من ناحية أخرى . ويتضمن ذلك التحول من التدريب على اكتساب المهارات النوعية إلى نوع من التعلم الحر Liberal learning الذى يركز على تنمية القدرات والكفايات العقلية العليا ، مسايرة للتغيرات المتسارعة فى المعرفة والتكنولوجيا والحياة الإنسانية بصفة عامة . فمع التكنولوجيا المتغيرة مثلا ، تتغير المهارات المطلوبة بالطبع ، ومن هنا فإن أولئك الذين يتركز تعليمهم على اكتساب المهارات ، بمعناها التخصصى الضيق والدقيق ، سوف يحتاجون إلى إعادة التعلم بعد فترات زمنية تتناقص تدريجيا . ومن ناحية أخرى فإن أولئك الذين يتعلمون من خلال تنمية القدرات والكفايات العقلية العليا (مثل قدرات التحليل والنقد وتشخيص المشكلات والإبداع وتقييم البدائل ... إلخ) يمكنهم توظيف هذه الإمكانات المعرفية العليا فى عدد كبير ومتنوع من المواقف ، حتى وإن تغيرت الظروف .

وتعد جامعة « الأرض الخضراء » بولاية ويسكنسون بالولايات المتحدة الأمريكية The university of wisconsin - green bay مثالا واضحا لهذه الصيغة الجديدة . فهذه الجامعة – التى بدأت كجامعة متخصصة فى الزراعة– سرعان ما تحولت إلى جامعة موجهة بالمشكلات الحياتية والسعى إلى حلها من خلال التخصصات المتعددة . فانفتحت على فروع المعرفة فى العلوم الطبيعية والاجتماعية لمواجهة مشكلات الزحام والتصحر والتلوث والجريمة والصحة والتعليم ، وهى قضايا لا يمكن تناولها من خلال إعداد مهنى متخصص فى الزراعة فقط . وقد تطلب ذلك تغييراً فى الهيكلة الأكاديمية للجامعة بمعناها التقليدى ، أى الأقسام العلمية المستقلة والمنفصلة بعضها عن بعض . فأعادت بناء الأقسام التخصصية من

خلال تنظيمها فى دوائر علمية تقوم على مبدأ التخصصات البينية Interdisciplinary وأنشأت عدداً من هذه الدوائر مثل (العلم والتغير البيئى) و(ديناميات السكان) و (التحليل الإقليمى : ريفى – حضرى مثلاً)و (النظم الإدارية) و(الدراسات الإنسانية) ، وكل منها يركز على المشكلات والقضايا العامة . فمثلا فى دائرة (العلم والتغير البيئى) تلتقى علوم البيولوجيا والفيزيقا والكيمياء والرياضيات وغيرها من فروع العلم الطبيعى والاجتماعى ، لتتناول مشكلات البيئة البيوفيزيقية . وفى دائرة (ديناميات السكان) تلتقى العلوم البيولوجية والإجتماعية (وخاصة علوم الأنثروبولوجيا والاجتماع والسكان) .

ويتألف برنامج الدراسة فى هذه الجامعة من ثلاث مكونات هى : المكون العام المتمثل فى الدائرة العلمية التى يختارها الطالب كتخصص رئيسى . والمكون التخصصى الذى يتألف من التخصصات التقليدية ، ويمكن للطالب أن يختار تخصصا رئيسيا فى دائرة علمية معينة وتخصص معين أيضا ، أما المكون الثالث فهو المكون المهنى والذى يتألف من مجالات يختارها الطالب للعمل بعد التخرج مثل التعليم ، إدارة البيئة ، الإعلام . ومرة أخرى يمكن للطالب أن يكون تخصصه الرئيسى فى إحدى الدوائر العلمية ومجال مهنى معين . وتتيح الجامعة للطالب أيضا أن يكون تخصصه الرئيسى فى المكونات الثلاثة جميعا ، وبذلك تسعى الجامعة إلى تحقيق هدف مستقبلى للتعليم الجامعى والعالى وهو التمييز بين الإعداد لمهنة Job والإعداد لمستقبل مهنى Career ، فالتركيز على المهنة والتخصص الضيق سوف يؤدى بالخريج إلى تغييرها عدة مرات (تقدر بثلاث مرات على الأقل خلال حياة الفرد) . أما التحول إلى التركيز على المستقبل المهنى من خلال التعليم الحر Liberal فإنه يعد المتعلم لعالم فى حالة صيرورة مستمرة وتحول دائم. وفى هذه الصيغة يتفاعل التدريس والبحث وخدمة المجتمع واستشراف المستقبل باعتبارها منظومة متفاعلة للعمل فى التعليم الجامعى والعالى والمستقبل .

ومن التجارب التى عممت هذه الصيغة المعتمدة على التخصصات المتداخلة جامعة جريفث Griffith باستراليا ، وجامعة Bochum بألمانيا، وجامعة Linkoping بالسويد . كما طبق فى مجال الطب فى عدد من الجامعات .

رابعاً : صيغة الجامعة الشاملة :

من حقائق التعليم الجامعى والعالى أنه متعدد المستويات . فإذا كنا نتحدث عن التعليم بعد مرحلة التعليم الثانوى فإننا نجد فى النموذج الراهن برامج متعددة إلى

جانب التعليم الجامعى بمعناه التقليدى وبمستوييه (البكالوريوس أو الليسانس من ناحية ، والدراسات العليا من ناحية أخرى) .

ومن ذلك المعاهد المتوسطة والمعاهد العليا التى توجد فى نظام التعليم فى مصر إلى جانب الجامعات . ومن النتائج السلبية التى ترتبت على هذا النظام ظهور تفاوت فى المراكز والمكانات لأنواع التعليم العالى فى مصر (ويمكن أن نشير مثلاً إلى مصطلح كليات القمة) ناهيك عن النظرة المتدنية لبعض هذه المؤسسات (المعاهد المتوسطة على سبيل المثال) .

وعلى الرغم من حدوث بعض صور المرونة لدى بعض الجامعات حيث ضمت بعض المعاهد العليا إليها (وأعيدت تسميتها بكليات) ، كما أن بعضها يضم بعض المعاهد المتوسطة (كمعاهد التمريض) ، إلا أن المنظومة الراهنة – وهذا ليس فى مصر وحدها – لا تزال تستبعد المعاهد المتوسطة والمعاهد العليا من الانتساب إلى الجامعة .

وقد أدى ذلك إلى بروز صيغة جديدة للجامعة يمكن أن تسمى الجامعة الشاملة Comprehensive University والتى تضم جميع مؤسسات التعليم بعد مرحلة التعليم الثانوى تحت مظلة الجامعة، بحيث تضمن قدراً من المرونة يسمح للطالب باستكمال تعليمه إلى أى مستوى ممكن إذا توافرت فيه المتطلبات اللازمة لذلك . كما يسمح للطالب الذى لا يستوفى متطلبات التخرج عند مستوى معين أن ينهى تعليمه عند مستوى أقل ، ويتخرج دون إضاعة للوقت أو استنفاد للطاقة أو هدر للمال .

وقد ظهرت هذه الصيغة فى عدد من الجامعات الأمريكية ، حيث تقدم كل منها برنامجا مدته سنتان إلى جانب البرنامج المعتاد ، وهى صيغة تختلف عن تجربة كليات المجتمع التى تعمل خارج نطاق الجامعات فهذه الصيغة تجمع مؤسسات التعليم بعد الثانوى تحت مظلة واحدة ، سواء كانت هذه المؤسسات أكاديمية أو تطبيقية أو فنية أو مهنية .

خامسًا : صيغة الجامعة المفتوحة :

لا يوجد تطور فى صيغ التعليم الجامعى والعالى استحوذ على اهتمام الباحثين، ودفع خيالهم إلى اقتحام عالم المستقبل بكل آفاقه الرحبة ، مثلما حدث فى صيغة الجامعة المفتوحة Open university .

وتعود جاذبية هذه الصيغة إلى عدة عوامل ، على رأسها قدرتها على اجتذاب أعداد كبيرة من الدارسين ، دون معاناة من مشكلة الأعداد الكبيرة التى تمثل حجر

عثرة فى النموذج التقليدى للجامعة . كما أن هذه الصيغة تلبى حاجات تعليمية حقيقية لدى الدارسين ، بالإضافة إلى انخفاض تكلفتها بالمقارنة بالصيغة التقليدية للجامعة ، ناهيك عن أنها تفتح أبوابها لمختلف الشرائح الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والعمرية للمجتمع ، وتزيل مختلف العوائق الجغرافية والعمرية ومتطلبات القبول أو متطلبات الانتظام والحضور وغيرها مما سبق ذكره ، والتى تقف فى سبيل من لديهم القدرة العقلية والرغبة فى التعليم الجامعى والعالى .

وأول جامعة مفتوحة فى التاريخ الحديث هى الجامعة البريطانية المفتوحة The British Open University وقد لحقتها جامعات أخرى فى عدد من أقطار العالم ، منها جامعة الجميع فى إسرائيل ، وجامعة أنديز فى بوجوتا بكولومبيا، والجامعة المستقلة بالمكسيك .

وتمنح الجامعة المفتوحة الدرجة الجامعية الأكاديمية (البكالوريوس أو الليسانس) ، كما تمنح الدرجة المهنية ، بالإضافة إلى قيامها بدورها الأساسى كمؤسسة تعلم مدى الحياة ، وتقدم هذه البرامج للدارسين فى محال إقامتهم ، أى أنها تحقق مبدأ : أن ينتقل التعليم إلى المتعلمين بدلاً من أن ينتقلوا هم إليه (حتى وإن كان فى صيغة الجامعات الإقليمية التى استحدثها النموذج التقليدى) ، ومن المهم أن نشير إلى أن الجامعة المفتوحة فى بريطانيا كانت حريصة منذ مراحلها المبكرة على أن تحقق فى خريجيها المستويات الجامعية الرفيعة على نحو لا يجعله مختلفا عن خريجى الجامعات التقليدية ، حتى لا تتهم بالتهاون فى مستوى الأداء على نحو يؤدى إلى التقليل من مكانتها الأكاديمية .

وللتحقق من توافر المتطلبات اللازمة للبرامج المختلفة ، تعتمد الجامعة على نظام المقرر التأسيسى لسد الفجوة ، وخاصة لدى أولئك الذين تعوزهم المؤهلات التقليدية للالتحاق بالجامعة .

وتعتمد الجامعة المفتوحة على النصوص المكتوبة (الكتب والمراجع) ، وأسلوب التعليم بالمراسلة وتوظيف وسائل الإعلام (الإذاعة والتليفزيون) ، ووسائط تكنولوجيا التعليم المتعددة (مثل الشرائط الصوتية وشرائط الفيديو وبرامج الكمبيوتر وغيرها) . ويتطلب برنامج الجامعة تصميم البرامج والمقررات والكتب الجامعية بحيث تتوافق مع أهدافها وتطوير أساليب التدريس باستخدام وسائل الإعلام بحيث تتجاوز فكرة البرامج التعليمية التقليدية(أى معلم يقوم بالتدريس بالطريقة التقليدية مع تصويره تليفزيونياً) .

وتقيم الجامعة مراكز للإرشاد الأكاديمى لتقديم خدمة تعليمية مباشرة لمن

يرغب ، إلا أن الملاحظ أن المستفيدين من هذه المراكز لا يتجاوزون ٥٠٪ من الدارسين ، ومعنى ذلك أن نسبة لا يستهان بها منهم يعتمدون على التعلم الذاتى ، وهو أحد التحولات الكبرى اللازمة فى عملية التعلم لمواجهة التغيرات فى العصر القادم والتى تتطلب التعلم مدى الحياة .

سادسًا : الجامعة الافتراضية (الجامعة الإلكترونية أو جامعة الإنترنت) :

الجامعة الافتراضية هى جامعة تعتمد على التكنولوجيا فى انتقال الطلاب وربطهم بعضهم ببعض وتقديم المعرفة لهم ، وذلك بإستخدام البريد الإلكترونى والشبكة العنكبوتية والاتصال الصناعى التفاعلى الثنائى باستخدام برامج الفيديو ذات الكثافة العالية ، ومن خلال القنوات الفضائية والأقمار الصناعية .

وتثير هذه الجامعة بعض المشكلات ، من أهمها :

١ – مواد المقرر وحقوق الملكية الفكرية حيث يفتقد التحكم فى المادة على شاشة الانترنت وتصميم وتطوير مواد المقرر أو تطوير الRom - CD المرتبط بالمقرر.

٢ – عبء الأستاذ التدريسى – ومتطلبات الوقت لتطوير مواد جديدة ، والجهد المطلوب لتوزيع المقررات الإلكترونية – وتعويض الأساتذة – وطرق الأعتراف بالأستاذ عند ترقيته أو تثبيته .

٣ – مشكلة عرض المادة العلمية وما تستغرقة من زمن من حيث عرض النصوص والأصوات والصور الثابتة والمتحركة .

القضايا التنظيمية الأساسية فى الجامعة الافتراضية :

١ – التصميم التعليمى يعتمد على استراتيجية تعليمية متمركزة حول «المتعلم» ، بحيث تسمح للمتعلم أن ينشىء معرفته من خلال مشكلات حقيقية – ونقل معرفته إلى متعلمين آخرين .

٢ – يتعلم الطلاب باستقلال وتلقائية متحملين مسئولية تعلميهم ، ويعتمدون فى ذلك على أسلوبهم المعرفى وميولهم وتفضيلاتهم .

٣ – يتوافر للطلاب فرصة لاستخدام الإنترنت بحرية . وبذلك يكتسبون الحق ويصبحون أعضاء فى مجتمع تعلم تعاونى كبير ، بل إنهم يلتقون من خلال مواقع مختلفة على الإنترنت ويتفاعلون ويتعلمون ويعملون معاً كما لو كانوا فى علاقة الوجه للوجه . ويلعب التعلم التعاونى دوراً هاماً فى هذه الصيغة ، ويشمل

ذلك على سبيل المثال الإرشاد والتقويم المتبادل لجماعات الطلاب Peer Tutoring and assessment .

٤ – مجتمع التعلم ويشمل الطلاب والأساتذة الذين يتحملون مسئولية تصميم وتقويم محتوى المقرر ، وطرق التدريس التى تستخدم .

٥ – يعيش كل من الطلاب والمعلمين فى بيئة تعلم افتراضية تقدم أماكن وخدمات افتراضية متنوعة، مثل : مشروعات عمل افتراضية ، وقاعات للاستماع، وحجرات للدرس العملى ، ومكتبات ... إلخ ، وكل هذه الأماكن الافتراضية تسمح لهم بالتعامل مع بعضهم البعض كما لو كانوا فى بيئة تعليمية حقيقية ، مستفيدين من الخصائص المختلفة لتكنولوجيا الاتصال .

الخلاصة

إن التعليم الجامعى – فى ضوء التغيرات الحادثة المتسارعة – سوف يشهد سلسلة من الثورات تتحدى الخرائط الراهنة من منظور الشكل العام الخاص بالمستقبل، وهذه التغيرات سوف تحدث فى سبعة مجالات هى :

١ – الغرض : فلن يكون الهدف من العملية التعليمية هو المعرفة فقط، ولكن الأداء وأسلوب العمل .

٢ – طبيعة المشكلات التعليمية : سوف يحل التعلم التوقعى محل التعلم القائم على دراسة الحالة .

٣ – تصميم البرامج : حيث إنها سوف تعتمد على العمليات المستمرة اللانهائية بدلاً من المناهج الشكلية التقليدية .

٤ – التأكيد على الشكل فى مقابل المحتوى : ويقصد بالشكل الأداء النهائى الذى سوف يصل له المتعلم ، من خلال محتوى متغير ومختلف يقوم به المتعلم، تكون وظيفته تيسير العمليات من أجل النواتج النهائية .

٥ – مصممو البرامج : لما كان مصممو البرامج سوف يقومون بالدور الأكبر فى العملية التعليمية ، لذلك يجب أن يكونوا من ذوى الخبرة الواسعة سواء فى المجال العملى أو الأكاديمى .

٦ – دور وظيفة المشاركين : فلم يعد التعليم الجامعى والعالى يقدم فقط لأقلية ، ولكن سوف يصبح متاحاً لعدد أكبر من الناس .

٧ – الحرم الجامعى : سوف يحل الحرم الافتراضى محل الحرم الجامعى التقليدى .

التوصـــيات

لما كانت الجامعة هى تلك المؤسسة التى يقع عليها العبء الأكبر فى تقدم العلم والفكر والثقافة ، وتقع عليها مسئولية التنمية البشرية المستمرة، وباعتبارها مركزاً للتميز العلمى والثقافى والبحث العلمى وخدمة المجتمع ، فهى مسئولة عن تحقيق الجودة الشاملة للإنسان من أجل مستقبل أفضل .

ونظرا للتغيرات المتسارعة لخصائص الحياة التى نعيشها ، فإن نموذج التعليم الجامعى والعالى يجب أن يتمثل هذا التغير فى صيغ جديدة ، يصبح التعليم المستمر هدفها ، ويتقن المتعلم من خلالها طرق الحصول على المعرفة وأدواتها ، ويكون هدف المعرفة هو إنتاجها ، وبذلك يتحول المجتمع إلى مجتمع منتج قابل للمنافسة العالمية . وفى ضوء ما سبق يمكن التوصية بمايلى :

١ – توسيع مسارات الدخول فى التعليم الجامعى والعالى ، وذلك من خلال إتاحة هذا التعليم لفئات جديدة ليست هى مجتمع طلاب الجامعة أو المعاهد بمعناه التقليدى ، ولكن بفتح المجال أمام كل راغب قادر على هذا التعليم ، والتغلب على الحواجز التقليدية التى تحول دون القبول به .

٢ – لما كان من أهداف الجامعة – بوضعها كمؤسسة ذات طابع ثقافى اجتماعى – تقديم خدماتها للمجتمع العريض ، فإن عليها فتح أبوابها وأسوارها ومعاملها وورشها وكل مقوماتها كجامعة للمتعلمين الراغبين فى تنمية قدراتهم المهنية والثقافية ، دون شرط الحصول على مؤهل جامعى أو بسبب عدم توافر الشروط التقليدية للالتحاق بالجامعة .

٣ – تحرر نظام القبول فى الجامعة من الخصائص المقيدة له ، وبصفة خاصة ربطه بنظام الحصول على شهادة من شهادات إتمام الدراسة الثانوية كمتطلب أساسى يكاد يكون وحيدا ، وأن يكون « حديثا » لم تنته مدة صلاحيته بالزمن أو العمر ، ويصبح القبول مرتبطا باستيفاء متطلبات معينة (Pre - requisets) يجب على راغب الالتحاق استيفاؤها ، بصرف النظر عن عمره ومستواه التحصيلى عند طلب الالتحاق ويتطلب ذلك بالطبع إتاحة منظومة «التعليم التعويضى » التى تتطلب المرونة فيما تقدمه من برامج تسمح للراغبين فى التعليم باستيفاء المتطلبات .

٤ – إتاحة المواد التعليمية المختلفة والمتنوعة التى يمكن للطالب الحصول عليها

لدراسة مقرر معين ، ويتطلب هذا بالطبع تدريب الطالب على استخدام الوسائط المختلفة بإتقان ، وتدريب منتجيها على الإعداد الجيد لها ، مستعينين فى ذلك بالخبرة الوطنية أو العالمية فى إنتاج هذه البرامج .

٥ – التوسع فى طبيعة البرامج التى تقدم والتى تتواءم مع التنوع فى مجالات التخصص العلمى أو التنوع فى المجالات المهنية ، وبصفة خاصة فى التخصصات البينية Interdisciplinary ، أو التخصصات المتجاوزة للتخصصات Transdisciplinary ، والمطالبة بالتحرر وعدم الجمود عند تقويم الشهادات التى تعتمد على هذه التخصصات .

٦ – تيسير البدء فى تبنى نظام الساعات المعتمدة والذى يسمح بالمرونة فى بدء الدراسة وموعدها ، والعبء الدراسى للطالب ، وتنوع ما يقدم له ، وإتاحة فرص الاختيار أمامه .

٧ – ضرورة تعدد نظم وصيغ التعليم الجامعى والعالى والإسراع فى تبنى صيغ جديدة – مع ضرورة الدراسة المتأنية لطبيعة الصيغة (أو الصيغ) التى يمكن تبنيها فى التعليم فى مصر ، وخصائص ما يقدم فيها من برامج ، على أن يكون التوسع تدريجيا . مع التأكد من توفير الميزانيات والتجهيزات والعناصر البشرية المدربة تدريباً جيدا والتى يمكن أن تدير هذه النظم والصيغ الجديدة بكفاءة ، وقد يتطلب ذلك وضع برنامج زمنى لخطة قومية للتوسع فى الصيغ الجديدة للتعليم على ضوء المتطلبات الفعلية للمجتمع .

٨ – تعدد شكل ونظم تقويم الطلاب طبقاً لطبيعة المادة التى سيتم تقويم الطالب فيها ، فقد تكون طريقة التقويم « بامتحان شفوى » من خلال شبكة ڤيديو، أو تحريريا من خلال البريد الألكترونى ، ويتطلب هذا بالطبع تدريباً على شكل التقويم الجديد وتوقيته ، مع الأهتمام بالتقويم الفردى ، والتقويم فى جماعات صغيرة ، مثلما يتم الأهتمام فى صورته الحالية عادة ،وفى جميع الأحوال يكون التقويم لضمان الجودة والتى تعتمد على المعايير العالمية .

٩ – لما كان « التعليم مدى الحياة » من الأهداف الاستراتيجية والتى تحتمه طبيعة التغير المتسارع والمعرفة المتغيرة، والتى يجب أن يستجيب لها الفرد ليتواءم مع العصر الذى يعيش فيه ، فإن ذلك يتطلب مرونة فى الصيغ المختلفة للتعليم الجامعى ، ومرونة من معدى البرامج للتعليم ، مع تقديم البرامج الجديدة المسايرة لمتطلبات التغير .

١٠ – أن يركز التعليم الجامعى والعالى – مهما اختلفت صيغته – على نوعية ما يقدمة من تعليم والتحكم فى جودة المنتج النهائى ، والأهتمام بتقديم برامج متنوعة تستهدف « التعليم التعويضى » والتعليم الإثرائى ، ضمانا لجودة المنتج .

١١ – نظرا لتغير أهداف التعليم الجامعى والعالى ، ولأهمية تحقيق هدف «التعليم للجميع » والتعلم مدى الحياة ، والتوافق مع طبيعة متطلبات السوق وما يتطلبه ذلك من تخصصات جديدة ومستحدثة ، فإنه يتعين الاهتمام بتغيير الهيكله الأكاديمية السائدة فى الجامعات (أى الأقسام العلمية ذات التخصصات النوعية المنفصلة) إلى تخصصات بينية ومتعدية التخصص ، وقد يكون ذلك من خلال نظام الدوائر العلمية .

١٢ – التوسع فى نظام التعليم المفتوح والجامعة المفتوحة ، والذى ينتقل فيه التعليم من خلال الوسائط التكنولوجية إلى المتعلمين ، مع التحرر من نظام القبول الصارم والأعتماد على نظام « استيفاء المتطلبات » بصرف النظر عن حواجز العمر ومكان الدارس والمستوى التعليمى له عند التقدم . مع الإهتمام بالتنوع فى الوسائط الملائمة للتخصص المطلوب للدراسة ، وطبيعة الإرشاد الأكاديمى التى قد تتطلبه طبيعة التخصص ، وتخطى المشكلات التى ارتبطت بنظام احتشاد الطلاب فى الجامعات .

١٣– الأهتمام بإعداد وتدريب أعضاء هيئات التدريس بالجامعات لمواجهة التغير الذى يحدث فى بنية التعليم الجامعى وصيغه الجديدة ، والإهتمام بشكل المواد العلمية التى يقدمونها بحيث تصلح وتتواءم مع البرامج المطلوبة والوسائط التعليمية المختلفة التى تقدم من خلالها .

١٤ – عند إنشاء جامعات جديدة يجب البعد عن الشكل النمطى للجامعات والتخصصات التقليدية ، وهذا بالطبع يتطلب دراسة متعمقة لمطالب المجتمع الذى تنشأ فيه ، أو من أجله ، الجامعة ، وكذلك التغيرات المستقبلية المتوقعة ، وقد يكون هذا المجتمع حقيقيا . (منطقة عمرانية جديدة مثلا) – أو افتراضياً ، وبذلك يمكن الاستفادة من الأشكال والصيغ الجديدة للتعليم الجامعى والعالى .

١٥ – أن هذا التغير فى شكل التعليم يتطلب وجود هيئة علمية مسئولة عن وضع رؤية علمية قومية لتطوير التعليم بصفة عامة ، والتعليم الجامعى والعالى بصفة خاصة ، إلى الشكل الجديد والمتوقع للمستقبل فى هذا القرن .